بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

الجمعة، ٢٣ من ربيع الآخر ١٤٤١هـ | ٢٠١٩/١٢/٢٠م | رقم الإصدار: ١٤٤١ / ٣٣

بيان صحفي

على عكس الديمقراطية، فإن الخلافة وحدها تخرّج جنرالات أكفاء مثل خالد بن الوليد، وقضاةً نزيهين نزاهة الشريعة الإسلامية

بعد مرور أيام على صدور حكم الإعدام على الجنرال مشرف في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، دار نقاش في باكستان حول الاحترام النسبي للقوات المسلحة والقضاء، ومع ذلك، لن يتم فض هذا النقاش أبداً، لأن الديمقراطية تغذّي المصادمات بين المؤسسات للتحقق من سلطة أجهزة الدولة المختلفة، وذلك من أجل محاسبة مسؤولي الدولة أمام الشعب. وطريقة الديمقراطية في المحاسبة توجِد مشاحنات واشتباكات واستقطاباً داخل المجتمع، مما يجعل من الصعب على الحكام إدارة شؤون الناس بشكل فاعل. وعلاوة على ذلك، فإن أي إجماع بين المؤسسات يجعل مسؤولي الدولة غير قادرين على رعاية شئون الناس في المسائل المهمة. وهكذا، فإنّه في ظل الديمقراطية، لم يكن هناك صدام مؤسسي عندما سلمت القيادة السياسية والعسكرية في باكستان البنية التحتية واللوجستية لأمريكا لتمكينها من احتلال لأفغانستان. وبالمثل، فإن هناك إجماعا شريرا على التقاعس عن ضم رئيس الوزراء الهندي مودي لكشمير المحتلة، وهو ما يتوافق مع هدف أمريكا الإقليمي المتمثل في منح الهند السيطرة الإقليمية. وهناك إجماع مدمّر على أخذ القروض الربوية من المستعمرين، بشروط شلّت الزراعة والصناعة والتجارة، مما جعل الناس يعيشون في فقر مدقع. وفي حالات التوافق، تتفق جميع مؤسسات الدولة على خدمة المصالح الاستعمارية، وإدارة شؤون الناس من خلال القوانين العلمانية والدستور القائم على العقيدة السياسية الغربية، بغض النظر عن الضرر الذي يلحق بالمسلمين والبعد عن أحكام الإسلام.

لن تكون باكستان خالية من مصادمات الديمقراطية المعطّلة والإجماع الشرير، حتى تقام الخلافة التي يحكم القضاء فيها بما أنزل الله سبحانه وتعالى. إنّ مفهوم الإسلام للمحاسبة يختلف اختلافاً جذرياً عنه في الديمقراطية. فالإسلام يجعل جميع أجهزة الدولة خاضعة لأحكام الله سبحانه وتعالى. وتشمل المحاسبة كل مسؤول حكومي في الخلافة، ومدى التزامه بأوامر الله في أداء واجباته الرسمية. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ ولا يُسمح في دولة الخلافة للخليفة التحالف مع أعداء المسلمين، فهو جرم عظيم، كما لا يسمح القضاء في الإسلام للخليفة أن يتقاعس في تحرير بلاد المسلمين المحتلة، لأن تحريرها فرض. ولا يُسمح للخليفة أخذ القروض الربوية من المستعمرين، فهي خطيئة خطيرة. كما أنّه في ظل الخلافة وحدها، يتم تكريم القوات المسلحة بقادة مثل خالد بن الوليد وصلاح الدين ومحمد بن القاسم. وفي ظل الخلافة وحدها، تمت محاسبة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب، على قطعة قماش، وحكم القاضي شريح على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، برد درعه إلى يهودي، فإن لم يكن هذا الوقت هو وقت إقامة لخلافة فمتى؟!

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية باكستان

Webpage: www.hizb-pakistan.com Twitter: http://twitter.com/HTmediaPAK
E- mail: HTmediaPAK@gmail.com WhatsApp: +90-531-814-7385
Facebook: http://www.facebook.com/pages/Naveed-Butt-Media-Office-HT/116266191744214

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info